

جنين: ورشة عمل توصي بكسر الفجوة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع المدني

التاريخ : 2011/6/21 الوقت : 16:22



جنين 21-6-2011 وفا- أوصى مشاركون في ورشة عمل حول تعزيز مبدأ سيادة القانون والحكم الصالح، عقدت في جنين اليوم الثلاثاء، بضرورة التزام رجل الأمن بالقانون، وتعيين الكفاءات في الأجهزة الأمنية، لتعزيز الحكم الصالح من خلال توفير كادر كفاء مهني.

كما أوصى المشاركون في الورشة التي نظمها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية 'شمس' ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في جنين، بضرورة عقد ورشات عمل ولقاءات مع المؤسسة الأمنية، بهدف كسر الفجوة ما بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني.

وشدد المشاركون على ضرورة العمل على تقوية الجانب الإعلامي للأجهزة الأمنية ليأخذ دوره في نشر وتعزيز ثقافة سيادة القانون، والعمل على تخصيص مكتب استعلامات.

وأجمع المشاركون على أن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته هو المعيق الأكبر لتطبيق سيادة القانون، إضافة إلى الانقسام الذي حدث بين شطري الوطن، وعدم فهم المواطن بالقانون وعدم توفر الثقافة والوعي المجتمعي، وأن سيادة القانون لا يمكن لها أن تطبق إلا بزوال الاحتلال الإسرائيلي وتعزيز سيادة الفلسطينية.

وأوضح عمر رحال من مركز 'شمس'، أن الأجهزة الأمنية على احتكاك مباشر مع المواطنين وهي مطالبة بتطبيق القانون وفرض النظام، لذلك هناك أهمية للاستماع إلى رأي ممثلي الأجهزة الأمنية في آليات تطبيق سيادة القانون والمعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق سيادة القانون في محافظة نابلس، والآليات المقترحة لتعزيز التشاور والشراكة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني.

من جانبه، قدم نائب مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة نيكولا ماسون، شرحاً موجزاً عن المشروع الذي ينفذه كل من مركز 'جنيف' ومركز 'شمس' منذ ثلاث سنوات في مختلف محافظات الضفة الغربية.

وقال إن تعزيز سيادة القانون وتعزيز إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني يحتاج إلى تضافر جهود الجميع في سبيل الارتقاء بالعمل الأمني، وإن ذلك يمكن أن يتحقق بفعل الشراكة والتنسيق بين القطاع الأمني الفلسطيني من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

وعقدت الورشة في قاعة جمعية بيت المسنين، بحضور ومشاركة نائب قائد المنطقة العقيد جمعة موسى، ونائب مدير الشرطة المقدم مهند صوان، ومدير التوجيه السياسي والوطني حكمت أبو سلامة، وماهر سلامة من جهاز المخابرات، ومساعد مدير جهاز الأمن الوقائي محمد زكارنة، وأحمد القسام ممثلاً عن المحافظ، ومحمود ذيب المستشار القانوني لجهاز المخابرات، وبلال زكارنة مدير العلاقات العامة والإعلام في الوقائي، وممثلين عن المؤسسات الرسمية والمدنية والأهلية والفعاليات والقوى والأطر النسوية.

ث.أ.ب.غ/خ.خ